

فِرْسَمْ بِعَا هُوَ آتْ :

**نهاية ١ -** فتح في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ باب ٤ (إعانة غلاء المعيشة) اعتماد إضافي قدره ٣٧٠٠ ج (ثلاثة آلاف وسبعين وعشرون جنيها) لتسوية التجاوز الخاصل في الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور القسم ٢٣ (إعانة علاج المرض) من ميزانية السنة المذكورة .

**مادة ٣ - هل رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفذ  
هذا القانون كل منهما فيما يخصه ؟**

صدر فتوى بابدين في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (أول يناير ١٩٥٣)

## محمد عبد المنعم

وزير المالية والإتصاد رئيس مجلس الوزراء (رئيس مجلس الوزراء)  
عبدالحليم راجح العمرى محمد حبيب لواه (أ.ح) محمد حبيب لواه (أ.ح)

# مُرْسُومٌ بِقَانُونٍ لِّفْرَمٍ ١٩٥٣ مُسْنَة٢

# فتح اعتداد إضافي في ميزانية الخاتم الأزهري والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

پاکستان، ناصر و ایجاد

موقع العرش الملكي

٦- بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من  
الذائد العام للقوات المساعدة بصفته رئيس حركة الجيش؛  
٧- ناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

فہرست مکالمات

فادة ١ - فتح "ق" ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) اعتباراً من إضافي قدره ٧٤١٣٧ج (سبعة آلاف وأربعمائة وثلاثة عشر جنيهاً) لتسوية العلامات الدورية المستحقة .

**لورند هذا الافتاد الاضافي من ونور الباب الثالث من نفس الميزانية.**

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

دسم جا ہو آت :

ويؤخذ هذا الامتداد الإضافي من وفور سائر اعتمادات الهاب الثالث  
من معنائية الفرع ٢ (مصلحة الورى) من القسم نفسه .

**شادة ٢ - هل وزير المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه ؟**

صدر فصل عايدن في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٢ (أول يناير سنة ١٩٥٣)

محمد فهد المنيع

بيان وصي العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

فهد فجیب لواه (ا.ح)

وزير الاشغال العمومية  
وزير المالية والاقتصاد  
عبدالجليل ابراهيم العری  
شاراد هوس

## مُرْسُومٌ بِقَانُونٍ لُّفْرَمْ عَلَيْهِ سَنَةٌ ١٩٥٣

**فتح اعتاد إضافي في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية  
للسنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣**

پاکستان، سودان و مصر کے ملک

في العرش الملوّت

تم نشر الإعلان على الاعلان المصادرى رقم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢  
من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ،  
لبيانه على معارضه وزير المالية والاتصالات، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،